

لا أحد يجرؤ على الحديث عن حقوق المرأة في قطر

أصوات قليلة خرجت عن صمتها وخالفت توجهات الآلة الإعلامية في الدوحة



مغردون على موقع تويتر يرصدون صمت المنصات الإعلامية التابعة لقطر تجاه تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول حقوق المرأة القطرية.

الدوحة - أشار تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش حثت فيه السلطات القطرية على إلغاء قواعد ولاية الرجل على المرأة القطرية جدلا واسعا على موقع تويتر.

ونشر حساب المنظمة التقرير على حسابه عبر تويتر تحت عنوان:

@hrw_ar

كل شيء أسويه يحتاج موافقة رجل* تقرير جديد لـ @hrw_ar عن قواعد ولاية الرجل التمييزية في قطر و#حقوق_المرأة_القطرية.

وعقد مستخدمو تويتر مقارنات بين حقوق المرأة القطرية وحقوق المرأة السعودية، وتساءل مغردون عن سر صمت المنصات الإعلامية القطرية التي دأبت على تحليل وتضخيم كل التقارير الحقوقية التي تستهدف دول الخليج الأخرى.

وخص الأكاديمي السعودي سلطان العامر قناة الجزيرة بسؤال:

@sultaan_1

"وين الجزيرة عن حقوق المرأة القطرية؟"

ولطالما استخدمت المنابر الإعلامية القطرية الحديث عن حقوق المرأة السعودية منهجا لإثبات السعودية وتشويه صورتها في الخارج. وبعد حصول سعوديات على مكاسب هامة لم تلق هذه المنابر بالا لحقوق القطريات اللاتي يقطنن إنيهن يعاملن كإنسان من الدرجة الثانية.

وكان لافتا صمت حسابات إعلاميين ومسؤولين قطريين على تويتر تعودوا على نشر وتحليل كل شاردة وواردة تخص دول الخليج الأخرى.

بينما اهتمت حسابات الصحف القطرية وحسابات السفارات القطرية في الخارج بنشر بيان مكتب الاتصال الحكومي ردا على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش.

وقال بيان صادر عن "مكتب الاتصال الحكومي" الإثنين إن "التقرير الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش يرسم صورة غير دقيقة عن قوانين دولة قطر وسياساتها وممارساتها المتعلقة بالمرأة". وتوعد البيان بمقاضاة أي شخص ثبتت إدانته بعد إجراء تحريات.

وانتقدت الأكاديمية القطرية شيماء السلطان بيان مكتب الاتصال الحكومي:

@ShaimaJS

البيان لا يعلق على الإشكالات القانونية المطروحة في التقرير. وشكرا.

ويعد صوت الأكاديمية القطرية من بين أصوات قليلة جدا خرجت عن صمتها.

ورغم أن القطريين يجدون في تويتر متنفسا للتعبير عن آرائهم، فإنهم لا يتمتعون بالجرأة الكافية بسبب خطر تعرضهم للاعتقال والموت تحت التعذيب. وتستمر النساء القطريات في الهروب إلى الخارج. وقد أثارت قضية فتاة قطرية تدعى عائشة القحطاني استطاعت الفرار من بلدها جدلا واسعا على تويتر في قطر. وسلطت القضية الضوء على أوضاع القطريات اللاتي يعاملن ك"فاصرات" في بلادهن.

وتؤكد مصادر قطرية أن أعداد القطريات طالبات اللجوء في بريطانيا في ازدياد، لكنهن لا يجرؤن على التكلم العلني مثلما فعلت عائشة القحطاني.

ووجهت قطريات يعشن في الخارج الشكر لمن عمل على تسليط الضوء على قضاياهن. وقالت مغردات "كنا بحاجة إلى شخص ما ليأخذ قصصنا وينشرها".

وكان مغردون قد أشاروا قبل أشهر قضية الناشطة القطرية لطيفة المسيفري، التي تقبع في السجن منذ فبراير 2020 بسبب شكواها من الفقر ومطالبتها بإعادة جنسية ابنتها على سنابشات. ودفع اعتقال المسيفري ناشطات قطريات، إلى القيام بفصح انتهاكات النظام القطري، عبر حسابات على تويتر. واعتقلت السلطات القطرية عددا منهن مع ذويهن.

ويصنف مؤشر المساواة بين الجنسين قطر في المرتبة 130 من أصل 144 دولة، ورغم ذلك يستغل النظام القطري المرأة لتجميل صورتها والظهور أكثر انفتاحا على الغرب.

وكانت قطريات قد خضن مغامرة على تويتر بخروجهن عن صمتهن، بعد مطالبتهم بمساواتهن مع السعوديات اللاتي حصلن على مكاسب عديدة، لكن المغامرة لم تستمر.

وأجبر حساب "نسويات قطريات" العام الماضي على تغيير اسمه ليصبح "نساء قطريات"، ما أثار تساؤلات كثيرة. وفي بيان مرتبك أقحم فيه "قانون نيوتن الثالث" وعبارة "الشريعة" مرات عديدة نشره الحساب على تويتر وضع ما قال إنه "سبب تغيير اسم الحساب وتوجهه". وذكر البيان "لنسنا الأثار المترتبة على الاستمرار في ما كنا عليه سابقا".

وقدمت القائمات على الحساب اعتذارهن عن نهجهن السابق مؤكدات سعيهن إلى الإصلاح بما يتوافق مع الشرع. وكان حساب آخر بعنوان "نسويات قطريات"، @QatarFem، قد ظهر على تويتر في يوليو 2019، لكن سرعان ما أغلق بعد ثلاثة أسابيع من إطلاقه.

وسبق لحساب نسويات قطريات أن أطلق هاشتاغ #حقوق_المرأة_القطرية. واعتقل المغردون الذين دعموا المطالب المشروعة ضمن الهاشتاغ ووقعوا تعهدات بعدم "إثارة الفتنة". ولا يزال هاشتاغ #حقوق_المرأة_القطرية نشطا، وأضيفت إليه عدة هاشتاغات أخرى تطالب ببعض حقوق المرأة القطرية على غرار #تجنيس_أبناء_القطريات.

الواجهة تختلف عن الواقع

أبناء القطريات وإسقاط الولاية عن المرأة القطرية.

واكتسبت قطر في السنوات الماضية خبرة كبيرة في تشويه خصومها وتلميع صورتها على مواقع التواصل الاجتماعي في العالم عبر تجنيد جيوش إلكترونية. وفي الفترة الأخيرة باءت مهمة هذه الجيوش التوجه إلى الداخل القطري، لتعزيز المحتوى الموالي لتوجهات النظام. وعملت الآلة الإعلامية القطرية على استلهام خطاب عاطفي لتبرير قمع القطريات. و"على قلب رجل واحد" تجندت حسابات لمواجهة تقرير المنظمة الحقوقية على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي بكثير من "التجهّم" مقحمة الخطاب الدينية النارية تارة وإنجازات المرأة القطرية تارة أخرى. واصرت حسابات على تشويه المنظمة الحقوقية. ورغم ذلك تؤكد شيماء السلطان:

@ShaimaJS

علينا أن نستمر في المطالبة والإصرار عليها والتأكيد على شرعيتها وأحقيتها. #تجنيس_أبناء_القطريات.

أبرز تغريدات العرب

YassinHSaleh

شغلنا نحن هو النقد وليس التماهي. والنقد يحتاج إلى رؤوس باردة وقلوب دافئة، لا إلى رؤوس ساخنة وقلوب باردة مما يميز أهل النفاق في كل حين.

Azizalqnaei

هل المجانين عقلاء أم أن العقلاء وجدوا الحل

Ibrahim_3eissa

لعل تلك الأيام أثبتت لنا أن قناة السويس تجري في قلب المصريين وإغلاقها ولو أياما أقلل شريان هذه القلوب. وإعادة فتحها كان الدم عاد يسري ويجري ويحيي.

2K_48

العبرة بالنهاية وليس في البداية أبدا، فالبيدات كاذبة مهما كانت مُقنعة، والنهايات صادقة مهما كانت قاسية.

PierreABISAAB

هذا الوطن للعامل. يسقط يسقط رأس المال شيء. ببوجع القلب.

Dkk540

مهما تعددت أساليب التهديد تبقى واحد، اثنين، ثلاثة، لا شيء أكثر رعبا.

M3lomatk

حافظ على نواياك البيضاء حتى وإن البسوك سواد ظنونهم.

#السوط_لجلد_البنات يثير الجدل في السودان

يدعو إلى ضرب أي بنت "مطلوقة" (أي غير محتشمة) إذا أقدمت على سلوك "شائن" في الأماكن العامة. وكتب مغرد:

@m7mdfaisal8

حملة "السوط لجلد البنات"، كل يوم مجتمعنا يبهرك بشيء جديد ويثبت لك أنه متجه إلى الانحطاط.

واعتبر آخر:

@iimShoug

في السودان أطلقوا حملة لجلد غير المحجبات بعنوان "السوط لجلد البنات" ويوجد مؤيدون من جميع البلدان العربية؛ وإلى الآن هذا أكثر شيء مخز قام به المسلمون في هذه السنة، وكالعادة المذكور من سيء إلى أسوأ. الإسلام بريء.

في مقال للإعلامي حيدر الشيخ هلال، نشر في موقع الراكوبة قال إن "هؤلاء المنبذون الذين انتظمو في حملة ضرب البنات هم خريجو نفس المدرسة الكيرانية (الإخوانية) المتوترة التي رتبهم على إطلاق لحاهم وأحكامهم على نوايا الناس واستصدار أحكام انطباعية عليهم وتنفيذ العقوبة مباشرة إذا ما وجدوا إلى ذلك سبيلا".

يذكر أن الخرطوم قد شهدت على مدار الأيام الماضية احتجاجات وحملات على مواقع التواصل الاجتماعي تدين انتشار العنف ضد المرأة، على خلفية مقتل الطفلة سماح "التي قتلها والدها بسبب تمردهما".

وأوضحت شيماء في سلسلة تغريدات أن فتاة سودانية تحمل الجنسية الأميركية أخبرتها أن شبابا ترجلوا من سيارة قبل أن يجلدوها بالسوط بحجة أن ملابسهم لم توافق هواهم.

ونوهت إلى أن تلك الفتاة تمكنت رغم تعرضها للضرب من حفظ رقم لوحة سياراتهم لتتقدم لاحقا بلاغ ضدهم إلى السلطات المختصة، غير أنها تعرضت لضغوط قوية لتتنازل عن القضية بحجة عدم وجود إمكانيات مادية لدى المعتدين لتعويضها، على حد قولها.

ولفتت شيماء إلى أنه بسبب تلك الحادثة انتشر لاحقا وعلى تويتر هاشتاغ



السوط لن يعود بأي حال من الأحوال

"ب-الهمج" تحت شعار ضرب أي فتاة "ب-سوط عنج" إذا لم تكن ترتدي زيا محتشما بحسب معاييرهم. وكتبت:

@Asnofre

السودان فيه حملة بدأها شوية همج اسمها سوط عنج لجلد أي بنت مش لابسة الزي الحسد معرفش بداية اللي حصل ده إمتى. وهل سستم محاسبتهم ع التحريض ده ولا لا. لكن فيه بنت سودانية أميركية كانت قالت إنه شباب راكبين عربية خبطوها وضربوها بالسوط لأن لبسها مش عاجبهم.

وكتب حساب:

@khafaso2

نستنتج من تصريح الفريق عيسى وتحسره على إنهاء قانون النظام العام أن حملة السوط لجلد البنات هي ليست من محض الصدفة وإنما هي حملة منهجة يقودها جهاز الأمن الكيراني بحماية الشرطة ويعلمهم. #إقالة_مدير_شرطة_الخرطوم.

وأعلنت وزارة الداخلية السودانية، عدم اتجاهها لإعادة إنتاج تشريعات توافق الشعب على رفضها. واعتبرت الوزارة أن على رأس هذه التشريعات قانون للنظام العام وأكدت أنه لن يعود بأي صورة من الصور.

وأوضحت أنه تم رصد أصوات تنادي بغرض بعض الأحكام وتنفيذها بواسطة أفراد أو جماعات، مؤكدة رفضها لهذا الأمر باعتباره نهجا مرفوضا. وأكدت وزارة الداخلية السودانية، أنه تم التوجهية بضمم الخطاب الإعلامي وفقا للوائح الصادرة من الداخلية ورئاسة الشرطة.

وأكد بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أن التهديدات تحولت إلى حقيقة، وأنهم شهدوا وقائع منفردة للاعتداء على النساء بالسوط (الكيراج) أو ما يسمى باللهجة المحلية "ب-سوط عنج". وقالت فتاة تدعى شيماء على موقع تويتر إن هناك حملة أطلقها من وصفتهم

الخرطوم - أثارت حملة تحمل اسم

السوط لجلد البنات تدعو إلى عودة قانون النظام العام الذي أقره نظام عمر

البشير في السودان جدلا واسعا على مواقع التواصل الاجتماعي.

ودخل مدير شرطة ولاية الخرطوم الفريق عيسى آدم إسماعيل على خط دعم

الحملة وهو ما زاد الجدل والاستياء. وقال الفريق السوداني، وفق مقطع

فيديو متداول على مواقع التواصل

"قانون النظام العام الذي يضرب الزي للفتاة السودانية تم إيقافه ولكن

الواجب أن تكون المرأة محتشمة وأن نحافظ على بناتنا". مشيراً إلى ضرورة

عودة النظام لبسط الأمن وحفظ عادات المجتمع.

وطالب إسماعيل بعودة قانون النظام العام، ونوه إلى أنه قانون ضبط

اجتماعي لسلوك المجتمع في الشارع في لبسه وتعامله. موضحاً أنه يمكن تغيير

اسم القانون على أن يطبق وفق شعارات الثورة.

والفي قانون النظام العام في نوفمبر 2019 بعد الإطاحة بنظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وانطلقت حملة قوية في السودان ضد تصريحات مدير شرطة الخرطوم، وسط مطالبات بإقالته من منصبه

واتهامات للشرطة بالقمع وانتهاج نفس

سياسات نظام البشير. وتصدر هاشتاغ

إقالة_مدير_شرطة_الخرطوم التردد على تويتر في السودان.

فرض تصاريح لاستخدام إنستغرام وغوغل في إيران

طهران - تخطط السلطات في إيران

لفرض قيود جديدة على الإنترنت وحظر تطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل كامل واستبدالها ببديل وطني يمكن مراقبته ورصده.

ولن يتمنى الأشخاص العابيون (غير السياسيين) من الوصول إلى غوغل أو إنستغرام أو غيرهما من المواقع والمنصات الأخرى.

وبالنسبة إلى عشرات الملايين من مستخدمي الهواتف الذكية في إيران يعد غوغل وإنستغرام نافذة على العالم.

وقالت السلطات إنها قد تتيج لبعض العاملين في مهن معينة كالصحافة والطب التقدم بطلب إلى الدولة للحصول

على إذن باستخدام المواقع العالمية بما في ذلك يوتيوب وفيسبوك.

وقال أمير رشدي مدير الأمن والحقوق الرقمية في مجموعة ميان وهي منظمة مجتمع مدني مقرها نيويورك

"إن البنية التحتية لهذه الخطة موجودة بالفعل، والأمر الآن مجرد قرار سياسي.

فالحكومة بحاجة إلى التفكير في الوقت المناسب سياسياً لتنفيذ هذا النوع من

الخطوات". وفي خطاب ألقاه الأسبوع الماضي

بعد العام الفارسي الجديد، دعا المرشد الإيراني علي خامنئي إلى مزيد من القيود

على الإنترنت معتبراً أن هذا المرف جزء

من قتال إيران ضد أعدائها.